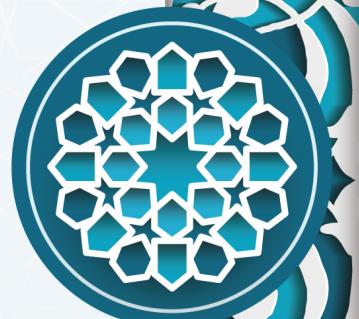


تقنيات التقاضي بواسطة القاضي الذكي الاصطناعي

إعداد

الأستاذ مشارك الدكتور
تركي محمود مصطفى القاضي
رئيس قسم القانون في كلية القانون
والسياسة، الجامعة الأفروآسيوية.
عضو هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية
بميسيوتا، قسم الشريعة والقانون

Dr.turkimustaf1963@gmail.com
واتس أب: 00201020532646



الملخص:

حقق الإنسان منذ بداية القرن الحالي، إنجازات علمية وتقنولوجية كبيرة، ومن أهم هذه الإنجازات استخدام مخرجات الذكاء الاصطناعي في كل مجالات الحياة (التعليم، الطب، النقل، العمل بكل أصنافه الصناعية والزراعية...الخ)، والقوانين والتشريعات لم تكن بما ينأى عن هذا التطور العلمي والتكنولوجي، فقد طرح الذكاء الاصطناعي مشكلات عديدة تتعلق بالشخصية القانونية والجرائم الإلكترونية، والمسؤولية المدنية عن استخدام الإنسان الآلي، والملكية الفكرية، وفي مختلف فروع القانون، إضافة إلى التقاضي فقد عملت تقنيات الذكاء الاصطناعي على ظهور تشكيلات جديدة لأنظمة العدالة القضائية متمثلة بتغيير المهام الملقة على عاتق القضاة، فظهر ما يعرف بالقاضي الذكي الاصطناعي معيناً ومساعداً للقاضي البشري.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، القاضي الذكي الاصطناعي، القاضي الطبيعي، القاضي الإلكتروني.

المقدمة

إن الذكاء الاصطناعي يعد طفرة علمية كبيرة في التطور العلمي البشري، فقد قدّم مميزات لخدمة البشرية في كل مجالات الحياة؛ وبذلك أصبح الذكاء الاصطناعي دقيقاً وليس ضرب من ضروب الخيال، يحظى بتطبيقات عديدة تحاكي العقل البشري وذكائه، بل تفوقت عليه في بعض الأديان؛ إذ دخل في جميع مجالات الحياة، فنجد أنه على صعيد التعليم قد أظهر المعلم الآلي أو ما يسمى بـ(الروبوت المعلم)، والقادر على التفاعل مع الطالبة وتمييزهم من خلال تعابير وجههم، وتحليل نشاطهم، كذلك نجده في المجال الطبي، فهناك أنظمة طبية ذكية تستخدمن لتحليل البيانات والنتائج الطبية، والتشخيص المبكر للأمراض واقتراح العلاجات المناسبة، كذلك في المجال العسكري والحروب الإلكترونية، وقطاع المال والتجارة فقد استخدمت برامج ذكية لتحليل البيانات المالية، هذا بشكل عام أما بشكل خاص، فبقدر تعلق الذكاء الاصطناعي في موضوعنا، فإن الظروف التي عصفت في العالم خاصة جائحة (كورونا)، والتي أثرت على جميع قطاعات الحياة، ومنها قطاع القضاء، والذي انتقل فيه العمل القضائي في الدول إلى نظام ذكي عن بعد، ومن ضمن هذه التقنيات تقنية القاضي الذكي الاصطناعي، والذي تتيح فيه المعالجة الإلكترونية للبيانات والوثائق القضائية الإلكترونية للهيئات القضائية والمدعين العاملين، فيقوم القاضي الذكي الاصطناعي بمهام الترافع في الدعاوى القضائية والمذكرات والإخطارات والسجلات الإدارية رقمياً، والاطلاع والتوجيق، ومنح ضمانات أكبر لجميع الإجراءات القانونية.

أهمية البحث:

تكمّن أهمية البحث في أن التطور العلمي والتكنولوجي جعل من الآلات أن تفعل ما يستطيع الإنسان فعله، ولربما أفضل، وذلك من خلال جعل هذه الآلات تفهم السلوكيات الذكية التي يقوم بها

الإنسان، وبذلك تم استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في العديد من مجالات الحياة، بما تمتلكه من مميزات، ومنها التقاضي عن طريق تطبيق الذكاء الاصطناعي، أو ما يسمى بالقاضي الذكي الاصطناعي والذي يقوم بمهام القاضي البشري بأفضل صورة.

أهداف البحث:

تكمّن أهداف البحث بما يلي:

- بيان مفهوم القاضي الذكي الاصطناعي وتقنيات استعماله من خلال تعريفه وتمييزه عن عما يشتبه به
- بيان تقنيات استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم، ومعرفة آلية الترافع أمام القاضي الذكي الاصطناعي.
- بيان طرق استخدام القاضي الذكي الاصطناعي في المحاكم.
- بيان الاهتمام الدولي بتقنية القاضي الذكي الاصطناعي.

إشكالية البحث:

إن تطبيق نظام القاضي الذكي الاصطناعي بالتأكيد يختلف عن تطبيق التقاضي عن طريق القاضي البشري بل حتى يختلف في أطراف الدعاوى. فالسؤال هنا كيف يتفاعل أطراف الدعوى مع القاضي الذكي الاصطناعي وهو كيف يتفاعل معهم؟

كذلك تكمّن إشكالية البحث في أنه هل من الضروري تطبيق نظام القاضي الذكي الاصطناعي، والقاضي البشري موجود؟ خاصةً أنّ مسؤولية القضاء تكمّن في تحقيق العدالة وإعادة الحقوق المسلوبة إلى أهلها.

هيكلية البحث:

يتكون البحث من مقدمة ومبثرين، تناولنا في المبحث الأول مفهوم القاضي الذكي الاصطناعي في مطلبين، من خلال تعريفه في المطلب الأول وتمييزه عن عما يشتبه به في المطلب الثاني، وفي المبحث الثاني بينا تقنيات استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم، في مطلبين،

خصصنا المطلب الأول لآلية الترافع أمام القاضي الذكي الاصطناعي، طرق استخدام القاضي الذكي الاصطناعي في المحاكم، وفي المطلب الثاني الاهتمام الدولي بتقنية القاضي الذكي الاصطناعي. وختمنا بحثنا بمجموعة من النتائج والتوصيات.



المبحث الأول

مفهوم القاضي الذكي الاصطناعي

تمهيد وتقسيم:

أدت الظروف التي ذكرناها سابقاً إلى تطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي في القضاء، وحل مشكلة الكم الهائل من القضايا المعروضة على المحاكم، والتي أصبحت من المشاكل التي الشائعة التي تورق الجهات القضائية في دول العالم، فالمطلوب سرعة الترافع وإصدار الأحكام والقرارات، والتنفيذ وحل النزاعات بسرعة ودقة، فظهرت التكنولوجيا الرقمية لتخفف عن كاهل المحاكم العادلة الكثير من الجهد والعمل، نظراً لكثره القضايا، فظهرت هذه التكنولوجيا في إنجلترا أولاً، والتي دعتها ظروف جائحة كورونا أن تستخدماها، فقد جعلت الولايات تعمل بشكل طبيعي رغم كل الظروف، وكل يوم نرى تزايد لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، وظهور ما يسمى بالقاضي الذكي الاصطناعي.

وسوف نتناول هذا المبحث في مطلبين، خصصنا المطلب الأول لتعريف القاضي الذكي الاصطناعي، وبيننا في المطلب الثاني تميزه القاضي الذكي الاصطناعي عمّا يشابهه.

المطلب الأول: تعريف القاضي الذكي الاصطناعي

ابتدأً يجب تعريف الذكاء الاصطناعي بشكل عام ومن ثم تعريف القاضي الذكي الاصطناعي، بفرعين، تناولنا في الفرع الأول تعريف الذكاء الاصطناعي، ومن ثم تعريف القاضي الذكي الاصطناعي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي

أولاً- تعريف الذكاء الاصطناعي لغةً:

الذكاء، مصدره ذكي، وهو سريع الفطنة، كقولهم هذارجل ذكي، أي سريع الفطنة، وذكي، يذكر ذكاً، يذكر ذكاءً، فهو ذكي (ابن منضور، ٢٨٧م، صفحة ٣١٣).

وذكا النار تذكو أي اشتد لهبها (الرازي، ١٩٨، صفحة ٢٢٣)، واشتعل الذكاء، حدة الفؤاد، والذكاء سرعة الفطنة، والذكاء من قولهم قلب ذكي أي فطن (أنيس وآخرون، ٢٠٨، صفحة ٣١٤).

الاصطناعي، مصدره صنع أو أصنع، والصانع، الذي عنده صنعة أو عمل صناعة (الجوهري، ٦٠٠، صفحة ٦٥٩)، واصطنعه لنفسه أي صنيعته بقوله تعالى: (وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي) (سورة طه، الآية: ١٤). والاصطناعي، هو غير الطبيعي، أي ما كان مصنوعاً، يدخل فيه اختراع وتركيب الإنسان، تأسيساً على وسائل العلم والمعرفة المختلفة تكونها أدوات لانتاج الصناعات الأولية والثقيلة والإلكترونية...الخ (عمر، ٢٠٨، صفحة ٢٧٣).

ثانياً- تعريف الذكاء الاصطناعي في فقه القانون:

عرف الذكاء الاصطناعي من حيث الاصطلاح بعدة تعريفات وإن اختلفت في الصيغة؛ لكنها تعطي نفس المعنى؛ إذ عرف على أنه وسيلة لإعداد الحاسوب أو الروبوت، للتحكم فيه بواسطة برنامج يفكر بذكاء بنفس الطريقة التي يفكر فيها الأشخاص الطبيعيين الأذكياء، فهو أحد علوم الحاسوب الآلي الحديثة، والتي تقوم بأعمال واستنتاجات تشابه في أضيق الحدود الأساليب التي تسبب لذكاء الإنسان (العيدي، ٢٠٢٢، صفحة ٢٨ وما بعدها).

وعُرف الذكاء الاصطناعي بأنه، محاكاة لذكاء الإنسان، وفهم طبيعته عن طريق عمل برامج للحاسوب الآلي، قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتسنم بالذكاء، وهو موجود في كل مكان من حولنا من سيارات ذاتية القيادة، وطائرات مسيرة بدون طيار وبرامج ترجمة،

واستثمار إلى غير ذلك من التطبيقات (نصر، ٢٠٢٣، صفحه ١٩ وما بعدها).

وعرّفه البعض على أنه دراسة وتصميم أنظمة ذكية تستوعب بيئتها، وتتخذ إجراءات تزيد من فرص نجادها، وهو بذلك علم وهندسة صنع آلات ذكية (الظاهري، ٢٠١٧، صفحه ٣).

ويمكن لنا أن نعرف الذكاء الاصطناعي بأنه، علم من علوم الحاسوب الآلي من خلاله يمكن تصميم وخلق برامج تحاكي العقل البشري بأسلوب الذكاء الإنساني؛ إذ يقوم الحاسب بدل الإنسان من أداء بعض المهام التي تدخل في الحياة اليومية.

الفرع الثاني : تعريف القاضي الذكي الاصطناعي

أولاً- تعريف القاضي الذكي في اللغة:

القضاء في اللغة الانتهاء من الأمر وإتمامه (ابن عابدين، ١٣٨٦هـ-١٩٦١م، صفحه ٣٠٩)، والحكم بين الناس (الدسوقي، ١٩٣٤، صفحه ١٢٩)، وإنهاء الخصومات، وقطع المنازعات (الزحيلي، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، صفحه ٥٩٣)، بقوله تعالى: (وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَذَكُّرْمُ وَا بِالْعَدْلِ) (سورة النساء. الآية: ٥٨). كذلك قوله تعالى: (وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ) (سورة الحجر. الآية: ٦٦).

ثانياً- تعريف القاضي الذكي الاصطناعي فقه القانون:

تعددت التعريفات للقاضي الذكي الاصطناعي، وإن اختلفت في الصيغة؛ لكنها أعطت نفس المعنى، فقد عُرِّف القاضي الذكي الاصطناعي على أنه: «استخدام الخوارزميات و(الروبوتات) في معالجة المعلومات المقدمة من قبل الخصوم في الدعوى، وتحديد النصوص المطابقة عليها، ومقارنتها مع الحالات المشابهة لها في القضايا السابقة، وتحليل البيانات من أجل حسم النزاع بدون تدخل بشري» (السعدي، ٢٠٢٢، صفحه ٢٤).

وعرّفه الفقه الأجنبي بأنه: «تحليل البيانات وتحديد الحقائق المهمة

للمستندات المتصلة بالقضية من خلال تسليط الضوء على الكلمات والعبارات المستخدمة بشكل متكرر وإيجاد العبارات المشتركة بعضها مع بعض؛ وتحديد الجدول الزمني للأحداث المستمدّة من رسائل البريد الإلكتروني وإنشاء المستندات على النحو الذي تحدّده البيانات الوصفية؛ ومن ثم إنشاء تصور لشبكة العنكبوت، أي لرسائل البريد الإلكتروني المتصلة والمحادثات بين الأطراف ذات العلاقة بناءً على تحديد من هو الشخص المرسل، والوصول إلى الحقائق المهمة في التقاضي العالمي بناءً على عدد من الاتصالات أو مدى تكرار مشاركة الشخص في المناقشة، لكشف النقاب عن موضوع القضية، وتحليل البيانات للكشف عن معلومات جديدة يمكن القاضي استخدامها في الحالة المحددة» (I. Page, ٢٠٢٢, Nan).

وعرّفه آخرون على أنه برنامج الكمبيوتر الآلية القادرة على استبدال أو استكمال الوظائف القضائية التقليدية، فيمكن أن يكون للذكاء الاصطناعي بشكل جسدي على سبيل المثال الروبوتات، أو يعمل دون أي وجود مادي خاص مثل الخوارزميات« (Richard & Alicia, ٢٠١٩, Page ٢٣٤).

ويمكن لنا أن نعرف القاضي الذي الاصطناعي على أنه: «تقنية من تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي تتناول الصناعة القضائية والقانونية باعتمادها على بيانات ومعالجة اللغة المستخدمة ومعالجتها معالجة متمثلة بالسوابق القضائية وتوليفها، واستخراج وتصنيف المعلومات من المستندات القانونية، وتحليل السوابق القضائية للوصول إلى صياغة محددة لتوصيات القضاة وتبؤات بالنتائج المستندة وعرضها على المتقاضين، وإصدار القرارات أو الأحكام بتضديد تعويضات مثلاً عن أضرار قد تكون ناشئة من عدم سداد ديون».

المطلب الثاني : تمييز القاضي الذكي الاصطناعي عما يشابهه

لا يخفى على المجتمعات المتقدمة أنّ برامج وآلات الذكاء الاصطناعي لها القدرة على التعلم المستمر، وتحليل البيانات، والاجتهاد غير إظهار النتائج، وقد وظفت بعض هذه الآلات والبرامج في بعض مجالات القضاء حالياً، ومن المنتظر توظيفها في سائر مجالات القضاء مستقبلاً، وهذا سيكون له أثر في المجال القضائي، وهذا يستوجب منا أن نميز بين القاضي الاصطناعي الذكي والقاضي الطبيعي والقاضي الإلكتروني.

وسوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين، نميز القاضي الطبيعي عن القاضي الذكي الاصطناعي في فرع أول، ونميز القاضي الإلكتروني عن القاضي الذكي الاصطناعي في فرع ثانٍ.

الفرع الأول : تمييز القاضي البشري (ال الطبيعي) عن القاضي الذكي الاصطناعي

يمكن لنا أن نعرّف القاضي بأنه الشخص المعين من الجهات المختصة، للفصل بين الناس في خصومات تستوجب حسمها، وقطع النزاع والتداعي بالأحكام الشرعية المأخذة من الكتاب والسنة، والقانونية المأخذة من التشريعات الوضعية، وإصدار حكم يتمتع بقوة ملزمة في التنفيذ.

والفروقات كثيرة بين القاضي البشري وقاضي الذكاء الاصطناعي يمكن إجمالها بالآتي:

أولاً- من حيث مدة الولاية:

القاضي البشري له ولاية مدددة في العمل بالقضاء تعددتها القوانين الوطنية بمدد معينة ويحال إلى التقاعد بشكل طبيعي، بينما لا نجد مثل ذلك عند القاضي الذكي الاصطناعي.

ثانياً- من حيث الجنسية:

نرى أن الذي يتقلّد وظيفة القضاء كقاضي بشعري بالغ عاقل رشيد أن يكون يحمل جنسية الدولة التي ينتمي إليها، ومولود فيها ومن

أبوين مولودين فيها، وذلك انطلاقاً من فكرة الولاء والانتماء للدولة التي يمثلها؛ لأنّه يتقلّد أهّم وظيفة بالدولة، والتي تعدّ من الوظائف الأساسية، بينما نرى ذلك لا ينطبق على القاضي الذي الاصطناعي؛ لأنّه صناعة شركات أجنبية ولا يحمل جنسية الدولة التي يعمل بها.

ثالثاً- من حيث أداء اليمين:

لضمان أعلى درجات النزاهة لدى القاضي البشري، والحرص على تجنبهم تجنيبهم أيّة شبهة أو شك في أداء عملهم، تقرر القوانين أدائه اليمين المقدّس، لجعله بمنأى عن التأثير أو التدخل من الغير، ومراعاة الدقة في إصدار الأحكام، وهذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة (٣٧) من قانون التنظيم القضائي العراقي رقم (١٦٠) لسنة ١٩٧٩ بقولها: «لا يمارس القاضي أعماله إلاّ بعد حلفه اليمين أمام مجلس العدل المشكّل بموجب قانون وزارة العدل رقم (١٠١) لسنة ١٩٧٧»، وهذا الشرط لا يتناسب مع منظومة الذكاء الاصطناعي بما فيها القاضي الذي الاصطناعي، فهي برامج ليس لها دين ولا معتقد.

رابعاً- من حيث اجتياز الدراسة في المعهد القضائي:

يجب أن يجتاز القاضي البشري شرط الدراسة في المعهد القضائي بنجاح، وفي المادة التي حددتها القوانين الوطنية؛ لكي يكون قاضياً يقضي بين الناس، وهذا ما نصت عليه المادة (٨) من قانون المعهد القضائي العراقي بقولها: «مدة الدراسة في المعهد سنتان لإعداد الحكّام ونواب المدّعي العام»، بينما نجد أن القاضي الذي الاصطناعي يعتمد في عمله على البيانات المثبتة في نظامه.

خامساً- من حيث شرط العمر:

شرط العمر للقاضي يعدّ أمر هام بالنسبة للقاضي البشري، ويعد أمر مهم؛ لأنّ العمر هو الذي يحدد النضج الفكري، وهذا ما نصت عليه الفقرة الأولى (ب) من المادة (٧) من قانون المعهد القضائي العراقي بقولها: «ألاّ يزيد عمره عند قبوله في المعهد على أربعين سنة ولا يقل عن ثمانية وعشرين سنة»، وهذا الشرط ليس له مجال إعمال للقاضي الذي الاصطناعي؛ لأنّه يعتمد على منظومة معلومات وبيانات متكاملة.

سادساً- من حيث الخصومة:

يلاحظ أنه لحماية القاضي البشري من نفسه ومن الغير، وحماية الخصوم، نصت تشريعات المرافعات إلى أنه يمكن أن يتنحى القاضي أو رده أو الشكوى منه، إما لعدم صلاحيته للنظر في دعوى معينة، أو ارتكابه الغش أو استخدامه طرق احتيالية وغيرها من الحالات السلبية التي تؤثر على أدائه، وهذا ما نصت عليه المادة (٩١) من قانون المرافعات العراقي رقم (٨٣) لسنة ١٩٧٩ المعدل بقولها: «لا يجوز للحاكم أو القاضي نظر الدعوى في الأحوال الآتية:

- إذا كان زوجاً أو صهراً أو قريباً لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة.
- إذا كان له أو لزوجه أو لأحد أولاده أو أحد أبويه خصومة قائمة مع أحد الطرفين، ...
- إذا كان وكيلًا لأحد الخصوم أو وصياً عليه أو قيماً أو وارثاً ظاهراً، ...
- ... «أما القاضي الذي الاصطناعي فلا ينسحب ما ذكرناه في القاضي البشري عليه؛ إذ لا يمكن أن تكون هناك محاباة من أحد الخصوم عليه أو غish منه.

الفرع الثاني: تميز القاضي الذكي الاصطناعي عن القاضي الإلكتروني

يعرّف القاضي الإلكتروني بأنه: «عملية نقل الوثائق وغيرها من المعلومات القضائية إلى المحكمة من خلال الوسائل الإلكترونية بدلاً من الورق» (إبراهيم، ٢٠٠٨، صفحة ١٣). ويتميز القاضي الذكي الاصطناعي عن القاضي الإلكتروني بعدة ميزات أهمها:

أولاً- من حيث المفهوم:

القضاء الإلكتروني قائم على أساس استخدام الوسائل الإلكترونية في إجراءات الدعوى، سواءً كان هذا الاستخدام من قبل أعضاء المحكمة أو الخصوم أو حتى الغير الذي يمكن أن يدخل الدعوى بطلب من المحكمة، (مبarak وعکوش، ٢٠٢٢، صفحة ٥٤٤ وما بعدها)، بينما

القاضي الذي الاصطناعي المقصود به استخدام وسائل تقنية الذكاء الاصطناعي كأساس لإجراءات الدعوى أمام المحكمة.

ثانياً- من حيث دور الأشخاص الطبيعيين:

أنّ دور الأشخاص الطبيعيين في القضاء الإلكتروني واضح، والغاية منه تقرير المسافات أو البعد المكاني، فهو لا يلغى دور موظفي المحكمة، فإنّ صدار الحكم أو القرار يكون من القاضي البشري في القضاء الإلكتروني (حسن، ٢٠٢٣، صفحة ٣)، بينما يلاحظ أن القضاء الذي الاصطناعي قائم على نظام معلوماتي ذكي دون تدخل البشر، بموجبه يمكن القيام بكافة إجراءات التقاضي، وإصدار الحكم.

ثالثاً- من حيث اتخاذ القرار:

بالنسبة للقاضي الإلكتروني يلزمه تدخل البشر لإدخال القرار في النظام الإلكتروني وإرساله إلى المُستقبل، عكس القاضي الذي الاصطناعي فهو يقوم بمحاكاة العقل البشري ومن خلال هذه المحاكاة يتمكن من اتخاذ القرار المناسب أو التخمين بالقرار المناسب، فالقاضي الذي الاصطناعي يعد معاون للقاضي البشري أو بديل عنه في بعض الحالات التي لا تحتاج فيها إلى وجود قاضٍ بشري، الأمر الذي يؤدي إلى كفاءة المحكمة وتفريح القاضي البشري للدعوى المهمة والمعقدة، والتي يمكن إدخال الذكاء الاصطناعي لمعاونته في ذلك (يوسف، ٢٠٢٢، صفحة ٢٦).

المبحث الثاني

تقنيات استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم

تمهيد وتقسيم:

يشمل الذكاء الاصطناعي في المحاكم مجموعة واسعة من التقنيات، والتي عدّت مقبولة من حيث الترافق أمام القاضي الذكي الاصطناعي، ومن حيث الاهتمام الدولي بهذه التقنية التي أُصدّرت مطلوبة في كافة مجالات الحياة بما فيها القضاء والمحاكم.

وسوف نقسم هذا المبحث إلى مطابقين، خصصنا المطلب الأول لآلية الترافق أمام القاضي الذكي الاصطناعي، وبيننا في المطلب الثاني الاهتمام الدولي بتقنية القاضي الذكي الاصطناعي.

المطلب الأول: آليات ووسائل الترافق أمام القاضي الذكي الاصطناعي

هناك عدّة آليات ووسائل رقمية للترافق أمام القاضي الذكي الاصطناعي، يمكن الوصول إليها بطرق بسيطة وسهلة، وبإجراءات سريعة تضمن حقوق الخصوم، فهذه الآليات تقدم خدمة عالية الجودة، وأهم هذه الآليات والوسائل الرقمية هي:

أولاً- رفع المستندات رقمياً:

يمكن رفع المستندات رقمياً عن طريق وسائل رقمية، يمكن من خلالها الخصوم رفع الدعوى، أي عريضة الدعوى، وجميع الأدلة الثبوتية، وتقديم هذه الأدلة يكون كالتالي:

- ◀ قد يكون ورقياً بعد تحويلها إلى مستند على شكل (Pdf).
- ◀ قد يكون سماعياً، وذلك عبر الاستماع إلى الشهود، وهنا يظهر جهاز كشف الكذب وأالية تحويل الصوت إلى كتابة. (المعموري، 2022/<https://law.uokerbala.edu.iq/wp/blog>)

ثانياً- الإيداع الرقمي:

وهذا الوسيط يكون بعد إتمام تحميل الوسائل يجب لزاماً إيداعها في وسيط رقمي، وهذا الوسيط يجب عليه استقبال الطلبات العارضة، وتدخل الشخص الثالث في الدعوى، وعن طريق تنظيم رقم خاص بالدعوى يسمى (Code) يعرفه فقط الخصوم يمكنهم من متابعة سير الدعوى (أحمد، ٢٠٢٢، صفحة ١٤ وما بعدها).

ثالثاً- العنوان الرقمي:

وهو الوسيلة التي يمكن اعتمادها لتبلغ الأشخاص (الخصوم أو ممثليهم)، وهذه الوسيلة قد تكون بريد إلكتروني أو إحدى منصات التواصل الاجتماعي، وقد تكون رسالة نصية على الهاتف المحمول، ويمكن اعتماد هذا الوسيط أيضاً لغرض إبلاغ الخصوم بالقرار الصادر من القاضي الذي الاصطناعي، فيكون موعد إصدار الحكم هو موعد سريان مدة الطعن به (الساعدي، ٢٠٢٢، صفحة ٣٣).

رابعاً- الرسوم الرقمية:

وهذا الوسيط ممكن من خلاله تسديد رسم الدعوى، والذي يتجسد برسم استخدام القاضي الذي الاصطناعي، والذي يمكن من خلاله تسديد رسوم الدعوى أو الطعن بها عبر استخدام الحالات المصرفية أو محفظة (فودافون كاش)، أو (زين كاش) (أحمد، ٢٠٢١، ص ٣٥).

خامساً- تطبيق متابعة القضايا:

يتيح هذا الوسيط إمكانية متابعة الدعوى من قبل أطرافها من أماكن تواجدهم، فيوجد في هذا التطبيق جميع أولويات الدعوى مثل: (محاضر جلسات، طلبات، دفع، أدلة، تبليغات، ... الخ)، وهذا يكون منذ رفعها إلى حين إصدارها الحكم والطعن بها (<https://www.almohami.com>).

سادساً- المجب الالي الذكي:

وهذا الوسيط يقوم بالإجابة على جميع الاستفسارات؛ إذ يتضمن نصوصاً تشريعية، وأحكاماً قضائية، وآراء فقهية، وتعليقات على قرارات المحاكم، فيعمد الأشخاص على إدخال معطيات معينة بغية تزويدهم ببعض الإرشادات القانونية، وغالباً ما تكون هذه الإرشادات إجرائية (Michael Kan <https://www.pcmag.com/news>).).

المطلب الثاني: الاهتمام الدولي بتقنية القاضي الذكي الاصطناعي

أخذ المجتمع الدولي بالاهتمام بالنظم القضائية التي تعنى بالمسائل القانونية المتعلقة بتبنيات استخدام الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، والمراقبة والمسؤولية من بين جملة أمور أخرى، وإلى جانب ذلك، تستخدم النظم القضائية الذكاء الاصطناعي في عمليات اتخاذ القرار في المجال القضائي، مما أثار الهواجس من ناحية العدالة والمساءلة والشفافية في عملية اتخاذ القرارات التي تضطلع بها النظم المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.

كل ذلك لا يخلو من الصعوبات، والتي دعت المجتمع الدولي تنظيم المواثيق لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية، وأهم هذه المواثيق الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية، كذلك موقف منظمة اليونسكو من موضوع القاضي الذكي الاصطناعي.

وبذلك سوف نتناول هذا المطلب في فرعين، خصنا الفرع الأول لميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية، وبينما في الفرع الثاني موقف منظمة اليونسكو من موضوع القاضي الذكي الاصطناعي.

الفرع الأول: الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية

هذا الميثاق مخصص للجهات المتخصصة والفعالة والمسؤولة عن

تصميم ونشر أدوات وخدمات الذكاء الاصطناعي، والتي تعتمد بشكل خاص على معالجة البيانات القضائية، وقرارات المحاكم.

وهذا الميثاق جاء بعدة مبادئ لاستخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية أهمها:

أولاً- احترام الحقوق الأساسية:

وهذا المبدأ يقوم على أساس ضمان تصميم وتنفيذ أدوات وخدمات الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية بطريقة يضمن فيها الحقوق الأساسية للمتقاضين، فمثلاً من هذه الحقوق يجب أن تفي قرارات المحاكم والبيانات القضائية بأغراض واضحة، بما يتواافق مع الحقوق الأساسية التي تضمنها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لسنة ١٩٥٠، (IA dans la Charte éthique d'utilisation de Page 0).

ثانياً- عدم التمييز:

يجب أن يهدف استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القانونية إلى منع التمييز بين الأفراد، فمثلاً يجب توخي اليقظة بشكل خاص في مرحلة تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي، لا سيما عندما تعتمد المعالجة بشكل مباشر على معلومات حساسة تتعلق بالعرق أو المذهب أو الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للشخص (الخالدي، ٢٠٢١، صفحة ١٦٥ وما بعدها).

ثالثاً- جودة البيانات وأمنها:

وهذا المبدأ يتعلق بمعالجة قرارات الولاية القضائية والبيانات القضائية، فمثلاً يجب أن يكون مصممو النماذج القائمة على المعالجة الآلية قادرين على جمع خبرات المختصين القانونيين المعنيين من قضاة ومدعين عاملين ومحامين، ومدرسين في القانون والعلم الاجتماعية (Charte éthique ٢٠١٩، Page ١٠.).

رابعاً- الشفافية والنزاهة والحياد:

وهذا المبدأ الغرض منه جعل منهجيات معالجة البيانات سهلة المنال، فمثلاً يجب إيجاد توازن مع الملكية الفكرية لطرق معالجة البيانات بكل شفافية وحياد وعد التحييز وإعطاء الأولوية لمصلحة العدالة.

بسبب الآثار القانونية أو تأثير هذه الأساليب على الأفراد (السعدي، ٢٠٢٢، صفحة ٦٢).

الفرع الثاني: موقف منظمة اليونسكو من موضوع القاضي الذي الاصطناعي

منظمة اليونسكو هي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإحدىوكالاتها تأسست سنة ١٩٤٥، ومقرها الرسمي في باريس، هدفها تعزيز التعاون الدولي من خلال التعليم والعلوم والثقافة، ونشر المزيد من الاحترام العالمي للعدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، فقد اهتمت بموضوع القاضي الذي الاصطناعي منذ سنة ٢٠١٤، وذلك للاستفادة من هذه التقنية المتقدمة لتسهيل إجراءات التقاضي، ومن هذه الإجراءات الأمم المتحدة، (الأمم المتحدة، ٢٠٢١، <https://news.un.org/ar/story>) :

- ◆ قامت منظمة اليونسكو بتدريب قضاة وأطراط قضاية مختصة فاعل في حرية التعبير وانتفاع الجمهور بالمعلومات وسلامة الصحفيين، لا سيما من خلال دورات إلكترونية مفتوحة، فقد درب أكثر من (١٧) ألف من الأطراط الفاعلة في القضاء في أمريكا اللاتينية بالاشتراك مع محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.
- ◆ عقدت منظمة اليونسكو شراكات تعاون في أفريقيا مع مركز حقوق الإنسان في جامعة بريتوريا ومع المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والجامعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

والغرض من هذه الدورات والشراكات النهوض بحّة التعبير وانتفاع الجمهور بالمعلومات وسلامة الصحفيين من خلال تعزيز قدرات القضاة وغيرهم من الأطراط القضائية الفاعلة فيما يتعلق بهذه المجالات، وتُقام هذه الدورات للأطراط القضائية الفاعلة لمحنة عن الأطر القانونية الدولية والإقليمية ذات الصلة، والصعوبات والمشاكل الجديدة الناشئة عن استخدام الإنترن特، والتكنولوجيا الرقمية (أحمد، ٢٠٢١، صفحة ٨١ وما بعدها).

وتجدر بالذكر أنّ منظمة اليونسكو قد عمدت إلى إنشاء أول دورة إلكترونية مفتوحة حاشدة لأفريقيا بشأن حرية التعبير، وسلامة الصحفيين سنة ٢٠١٧م، وحق التعبير تناوله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨ في نص المادة (١٩) بقولها: «لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرّيته في اعتناق الآراء دون مضائق، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود»، إضافة إلى ذلك عقد اجتماع في أثينا بشأ، الذكاء الاصطناعي، والذي أقرّ سيادة القانون، وال الحاجة إلى إشراك أطراف قضائية فاعلة في المسائل المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وقد شارت هذه المنظمة في استضافة هذا الاجتماع أبيان انعقاد جلسات منتدى حوكمة الإنترنـت التي تناولت موضوع سيادة القانون في المنظومة الرقمية في إطار الدراسة الاستقصائية التي أجرتها اليونسكو لتقييم الاحتياجات من ناحية بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي في أفريقيا.

وأخيراً نرى أنّ عمل منظمة اليونسكو واحتصاصها الداعم للابتكار والتحول على كيفية التعامل مع الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى درصها على كيفية الحفاظ على سيادة القانون في البيئة الإلكترونية، فإن ذلك لا يمكن أن يكون إلا بالتعاون مع شبكة واسعة من الشركاء، وسلطت هذه الدورات الضوء على آثار الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على حقوق الإنسان؛ كما ركّزت هذه الدورات على أفضل السبل والممارسات التي تترجم المبادئ الأخلاقية عند استخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة وفي القضايا التي تقع ضمن تأثير الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان، وإثراء تطوير التدريب العالمي والأنشطة المتعلقة بالقضاء وعلاقته بالذكاء الاصطناعي استخدمت منظمة اليونسكو نتائج المسح وتبادل المعرفة وتقديم أفضل الممارسات والمعلومات للعاملين في الجهات القضائية والعدالة وفي جميع أنحاء العالم.

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذا الجهد المتواضع توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

أولاً- النتائج:

- ◀ إن الذكاء الاصطناعي يعد طفرة علمية كبيرة في التطور العلمي البشري، فقد قدّم مميزات لخدمة البشرية في كل مجالات الحياة؛ وبذلك أصبح الذكاء الاصطناعي حقيقة وليس ضرب من ضروب الخيال.
- ◀ يعرّف القاضي الذكي الاصطناعي على أنه: «تقنية من تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي تتناول الصناعة القضائية والقانونية باعتمادها على بيانات ومعالجة اللغة المستخدمة ومعالجتها معالجة متمثلة بالسوابق القضائية وتوليفها، واستخراج وتصنيف المعلومات من المستندات القانونية».
- ◀ هناك عدّة آليات ووسائل رقمية للترافع أمام القاضي الذكي الاصطناعي، يمكن الوصول إليها بطرق بسيطة وسهلة، وبإجراءات سريعة تضمن حقوق الخصوم، فهذه الآليات تقدّم خدمة عالية الجودة.
- ◀ أخذ المجتمع الدولي بالاهتمام بالنظم القضائية التي تعنى بالمسائل القانونية المتعلقة بتبعات استخدام الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، والمراقبة والمسؤولية من بين جملة أمور أخرى، وإلى جانب ذلك، تستخدم النظم القضائية الذكاء الاصطناعي في عمليات اتخاذ القرار في المجال القضائي.

ثانياً- التوصيات:

- ◀ نقترح على المشرع العراقي بشكل خاص والمشرع في الدول العربية بسن القوانين التي تختص بالذكاء الاصطناعي، وتخصيص باب للقاضي الذكي الاصطناعي؛ لأنه أصبح ضرورة حتمتها الظروف التي عصفت بالعالم ومنها ما التمسناه في موضوع جائحة كورونا.
- ◀ نقترح على الجهات القضائية المختصة أن تنشأ هيئات قضائية تعمل فقط في حقل الذكاء الاصطناعي، بعيداً عن القضاء العادي، وللخصوم الاختيار بين رفع دعوتهم إلى القضاء العادي أو قضاء الذكاء الاصطناعي، وهذا الموضوع تفرضه ظروف الخصوم.
- ◀ نقترح أن تكون هناك اتفاقيات دولية وإقليمية، لأن تكون هناك اتفاقية عربية تحت رعاية الجامعة العربية تتناول موضوع الذكاء الاصطناعي وفي كل مجالات الحياة بما فيها القضاء. ووضع بنود موحدة وملزمة للأعضاء في الاتفاقية، تتناول شروط استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل يخدم المواطن العربي.

المراجع

أولاً- كتب اللغة العربية:

- د. أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، جا، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٨م.
- د. عمر، أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، طا، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- العلّامة الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد، الصحاح تاج اللغة، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- العلّامة ابن منظور، أبي الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، ج٤، طا، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٥٢هـ.
- العلّامة الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨١م.

ثانياً- كتب الفقه الإسلامي:

- ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار على المختار شرح توير الأبصار (ت ٢٥٢هـ)، ج٤، ط٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.
- الدسوقي، محمد بن عرفة (ت ٢٣٠هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للشيخ أحمد الدردير على مختصر الخليل، ج٤، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٩٣٤م.
- د. الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدله، ج٨، ط٤، دار الفكر، دمشق، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

ثالثاً- الكتب القانونية:

- د. نصر، أحمد عبد الباسط، الجوانب القانونية لتقنية الذكاء الاصطناعي والروبوت في إطار المسؤولية المدنية والجنائية، مؤسسة المعرفة لنشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، ٢٠٢٣م.
- د. أحمد، أمل فوزي، الإيداع الرقمي وأمن المعلومات، طا، المركز

- الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ٢٠٢٢م.
- د. إبراهيم، خالد ممدوح، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨م.
- د. العبيدي، عمر عباس، التطبيقات المعاصرة للجرائم الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، دراسة قانونية في منظور القانون الدولي، طا، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٢م.
- يوسف، كريستان، المسؤلية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي، طا، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠٢٢م.
- د. السعدي، لبني عبد الحسين و د. السعدي، جليل حسن، التقاضي بواسطة الذكاء الاصطناعي، (القاضي الذكي الاصطناعي أنموذجاً)، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ٢٠٢٢م.

رابعاً- الرسائل العلمية:

- حسن، فاطمة عبد العزيز، رسالة ماجستير بعنوان (دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء، دراسة مقارنة مع النظمتين القضائيتين في دولة قطر)، كلية القانون، جامعة قطر، قطر، ٢٠٣٣م.

خامساً- المجلّات والدوريات العلمية:

- الخالدي، إيناس بنت خلف، بحث بعنوان (حكومة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي: قراءة قانونية في الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي «AI» في النظم القضائية وبيئتها «CEPEJ»)، منشور في مجلة البحوث والدراسات الشرعية، المجلد (١٠)، العدد (١٦)، مارس / ٢٠٢١م.
- د. أحمد، أبو بكر سلطان، بحث بعنوان (أخلاقيات الذكاء الاصطناعي)، منشور في مجلة القافلة، المملكة العربية السعودية، العدد الرابع، يوليو-أغسطس / ٢٠٢١.
- د. أحمد، رشا علي الدين، بحث بعنوان (المحاكم الإلكترونية إلى أين؟)، منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مصر،

العدد (٧٨)، ديسمبر / ٢٠٢١.

- د. الظاهري، سعيد خلفان، بحث بعنوان (الذكاء الاصطناعي القوّة التنافسية الجديدة)، مركز استشراط المسقبل ودعم اتخاذ القرار، شرطة دبي، دبي، العدد (٢٩٩)، فبراير / ٢٠١٧.
- د. مبارك يوسفى و د. عکوش، حنان، بحث بعنوان (القضائي الإلكتروني في الجزائر)، منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر، المجلد (١٥)، العدد الأول، ٢٠٢٢م.

خامساً- المواثيق الاتفاقيات والإعلانات الدولية:

- ميثاق الأمم المتعددة لسنة ١٩٤٥م.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨م.
- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لسنة ١٩٥٠م.

سادساً- التشريعات والقوانين العراقية:

- قانون التقاعد المدني العراقي رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦م.
- قانون المرافعات العراقي رقم (٨٣) لسنة ١٩٧٩ المعدل.
- قانون المعهد القضائي العراقي رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٦م.
- قانون التنظيم القضائي العراقي رقم (١٦٠) لسنة ١٩٧٩م.
- قانون وزارة العدل رقم (١٠) لسنة ١٩٧٧م.

سابعاً-المراجع الأجنبية:

- Charte éthique européenne d'utilisation de l'IA dans les systèmes judiciaires et leur environnement, la Commission Européenne Pour L'efficacité de la Justice (CEPEJ), Adoptée lors de la 31e réunion plénière, de la CEPFJ (Strasbourg, 4-3 décembre 2018), Imprimé dans les ateliers, du Conseil de l'Europe, février 2019.
- Richard M. Re & Alicia Solow-Niederman, Developing Artificially intelligent Justice, 22 STAN. TECH.L. REV. ,242

2019.

ثامناً- المواقع الإلكترونية:

- <https://law.uokerbala.edu.iq/wp/blog/21/10/2022>
- <https://news.un.org/ar/story/1088372/11/2021>
- Nan Grube Nan, Data analytics and artificial intelligence in litigation, Vol. 78, No. 1/ Jun-Feb, 2022, Journal, Available at: <https://news-mobar-org.goog/data-analytics-and-artificial-intelligence-in-litigation/?>
- <https://www.almohami.com/case-management-software>
- Michael Kan, Google's (Smart Reply) Feature For Emails Heads to Chat Apps. Posted on the website: <https://www.pcmag.com/news/>



الجامعة الإسلامية بمنيسيوتا
Islamic University of Minnesota
المركز الرئيسي MUM